مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠ / ٣ / ٢٠٢٥

آثار السياسة الجنائية للدول العربية في مجال الاستنساخ البشري

The effects of the criminal policy of Arab countries in the field of human cloning

م.د. محمد على حاجى ده ابادى

جامعه قم دكتور فى علم القانون الجنايى وعلم الاجرام

dr_hajidehabadi@yahoo.com

اكرم ماجد خلف الازيرجاوي

Abstract

Human cloning is one of the most controversial topics that has occupied public opinion in recent decades, due to its social, ethical, and legal implications. While the importance of this issue is highlighted by its direct impact on human dignity and rights, rapid developments in scientific and technological fields, particularly in molecular biology, have opened wide doors to new possibilities that were once considered science fiction. One of the most prominent of these possibilities is human cloning, which has raised profound questions about the limits of scientific knowledge and interference in human nature, as well as about the role of criminal laws and policies in regulating such modern technologies. In the Arab world, the issue of human cloning is considered

المقدمة

تعدّ قضايا الاستنساخ البشري واحدة من الموضوعات المثيرة للجدل التي شغلت الرأي العام في العقود الأخيرة، بسبب تداعياتها الاجتماعية، الأخلاقية، والقانونية. وفيما تبرز أهمية هذه القضية من ناحية تأثيرها المباشر على كرامة الإنسان وحقوقه، فإن التطور السريع في المجالات العلمية والتقنية، خصوصاً في البيولوجيا الجزيئية، قد فتح أبوابًا واسعة أمام إمكانيات جديدة، كانت تعتبر في الماضي من الخيال العلمي. من أبرز هذه الإمكانيات هو الاستنساخ البشري، الذي أثار تساؤلات عميقة حول حدود المعرفة العلمية والتدخل في الطبيعة البشرية، وكذلك حول دور القوانين والسياسات الجنائية في تنظيم مثل هذه التقنيات الحديثة. في العالم العربي، تعتبر مسألة الاستنساخ البشري مسألة حساسة ومعقدة، إذ تتداخل فيها العوامل الدينية والثقافية والاجتماعية بشكل واضح. تعتبر العديد من المجتمعات العربية أن التقدم في هذه المجالات يشكل تهديدًا لقيمها الأخلاقية والدينية، مما يثير جدلاً واسعًا حول كيفية التعامل مع هذه القضايا من منظور تشريعي وقانوني. السياسة الجنائية في الدول

العربية، التي تهدف إلى حماية النظام الاجتماعي والحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع، تواجه تحديات كبيرة في مواجهة التقنيات الحديثة مثل الاستنساخ البشري. يجب على التشريعات الجنائية في الدول العربية تحديد موقفها بوضوح من الاستنساخ البشري، سواء كان لأغراض طبية أو لأغراض أخرى قد تتعلق بتغيير أو تعديل في البنية البشرية. تختلف سياسات الدول العربية بشكل كبير فيما يتعلق بهذه القضايا، حيث تقدم بعض الدول قوانين صارمة تمنع الاستنساخ البشري تحت أي ظرف من الظروف، بينما تسعى دول أخرى إلى تبني تقنيات حديثة مع وضع ضوابط قانونية وأخلاقية. في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة تأثيرات هذه السياسات على حقوق الأفراد والمجتمع ككل، وخاصة في ما يتعلق بالحفاظ على حقوق الإنسان ومراعاة التوازن بين التقدم العلمي والحفاظ على القيم الثقافية والدينية. إضافة إلى ذلك، يعدّ التفاعل بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية مسألة حاسمة في تحديد مستقبل السياسات الجنائية المتعلقة بالاستنساخ البشري في الدول العربية. فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد تتبع تشريعاتها الوطنية بشكل مستقل، إلا أن التزاماتها الدولية تلعب دورًا هامًا في التأثير على موقفها من قضايا مثل الاستنساخ البشري. لذلك، من الضروري أن تواكب التشريعات الجنائية في هذه الدول التطورات العلمية والتكنولوجية، مع مراعاة الالتزامات الدولية والتوازن بين الحق في التقدم العلمي وحق الأفراد في عدم التعرض للتجارب أو الممارسات التي قد تهدد حياتهم أو كرامتهم. مفهوم الاستنساخ البشري وأبعاده العلمية قد تطور بسرعة على مدى العقود الماضية، بدءًا من الاستنساخ الحيواني وانتهاءً بالاستنساخ البشري الذي شهد محاولات أولية على مستوى العالم، مثل تجربة استنساخ النعجة "دوللي" في عام ١٩٩٦. ورغم أن هذا النجاح العلمي كان إنجازًا مهمًا في مجال الأبحاث البيولوجية، إلا أن تطبيق هذه التقنية على البشر قد أثار العديد من المخاوف الأخلاقية والدينية. في السياق العربي، فإن المواقف من هذه التقنية تتراوح بين الرفض التام لها وبين محاولة وضع إطار قانوني ينظم استخدامها في حالتها الطبية أو البحثية. من ناحية أخرى، تختلف آراء الفقهاء والمفكرين في العالم العربي بشأن مواقف الدين الإسلامي من الاستنساخ البشري، مما يزيد من

تعقيد المسألة. فبينما يرى البعض أن الاستنساخ البشري يتعارض مع المبادئ الدينية التي تحترم الحياة الإنسانية وتعتبرها هبة من الله، يعتقد آخرون أن التقنية قد تكون مقبولة إذا كانت تستخدم لأغراض طبية مشروعة، مثل علاج العقم أو إجراء البحوث الطبية التي تخدم الإنسانية. هذه الآراء المختلفة تمثل تحديًا كبيرًا للسياسات الجنائية التي يتعين عليها أن توازن بين التوجهات الدينية والاحتياجات العلمية. بناءً على هذه الخلفية المعقدة، تظهر الحاجة إلى دراسة دور السياسة الجنائية في الدول العربية في التعامل مع الاستنساخ البشري، وفحص كيفية تأثير هذه السياسات على حقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام. يتطلب الأمر دراسة تحليلية لتشريعات هذه الدول، ودراسة مدى فعاليتها في مواجهة هذه التحديات العلمية الجديدة، بالإضافة إلى كيفية تفاعلها مع القيم الدينية والثقافية. في هذا المقال، سيتم تحليل تأثير السياسة الجنائية في الدول العربية على قضايا الاستنساخ البشري من خلال التركيز على مختلف الأبعاد، بدءًا من التشريعات المحلية وصولاً إلى التفاعل مع الاتفاقيات الدولية. سيتناول هذا البحث القضايا القانونية والأخلاقية المرتبطة بالاستنساخ، مع التركيز على تحليل كيفية تعاطي الدول العربية مع هذه القضية وكيفية تأثير هذه السياسات على حقوق الإنسان.

بيان المسئلة

تعد قضايا الاستنساخ البشري من بين أكثر القضايا التي أثارت الجدل في الأوساط العلمية والدينية والقانونية في العصر الحديث. فالاستنساخ، الذي بدأ كمفهوم علمي في مجال البيولوجيا الجزيئية، قد تطور بسرعة ليصل إلى مرحلة كانت تعتبر في الماضي خيالاً علمياً. يعدّ الاستنساخ البشري أحد الأبعاد الأكثر إثارة للقلق، حيث أن قدرته على تكوين كائن بشري مطابق تمامًا لآخر، أو حتى على استنساخ البشر لأغراض طبية أو علمية، يثير العديد من التساؤلات حول حدود التدخل في الطبيعة البشرية. تتزايد أهمية دراسة هذه القضايا في إطار السياسة الجنائية، خصوصًا في البلدان التي تواجه تحديات ثقافية ودينية في التعامل مع هذه التكنولوجيا. في العالم العربي، تلعب القيم الدينية والاجتماعية دورًا كبيرًا في تشكيل المواقف تجاه الاستنساخ البشري. يثير هذا الموضوع العديد من القضايا القانونية

والأخلاقية، حيث يواجه المشرعون في الدول العربية تحديًا في كيفية التعامل مع هذه التقنية الحديثة دون أن تتعارض مع المبادئ الدينية والثقافية التي تحترم الإنسان باعتباره مخلوقًا ذا كرامة لا يجوز المساس بها. لذلك، يطرح السؤال: ما هي السياسة الجنائية التي يجب أن تتبعها الدول العربية في مواجهة هذه التحديات؟ بدأ الاهتمام بالاستنساخ البشري في السنوات الأخيرة بعد أن تم إجراء أول تجربة ناجحة في استنساخ حيوان "دوللي" في عام ١٩٩٦، حيث أثارت تلك التجربة موجة من النقاشات حول إمكانية تطبيق هذه التقنية على البشر. وقد شكلت هذه التجربة نقطة تحول مهمة في فهم البشر لإمكانات العلم في التلاعب بالجينات وتكوين الكائنات الحية، كما أثارت تساؤلات حول مدى قبول هذه العمليات في ظل قيم المجتمع الإنساني. فقد تبنى العديد من العلماء موقفًا إيجابيًا من الاستنساخ البشري باعتباره خطوة نحو معالجة الأمراض الوراثية أو المساعدة في إيجاد حلول للعقم، بينما اعتبر آخرون أن هذه التقنيات قد تؤدي إلى تعدي خطير على حدود الطبيعة البشرية. في السياق العربي، يتعامل المجتمع مع الاستنساخ البشري بحذر شديد، حيث أن المواقف تختلف بين الرفض التام أو التأكيد على ضرورة وجود ضوابط مشددة لتنظيم هذه التقنية. يتمحور الجدل في الدول العربية حول العديد من القضايا الرئيسية، مثل مدى توافق الاستنساخ البشري مع القيم الدينية، وعلى رأسها الشريعة الإسلامية، التي تعتبر الإنسان كائنًا فريدًا وعزيزًا، ولا يجوز العبث في تكوينه الجيني. فتعتبر بعض الفتاوى الدينية أن الاستنساخ البشري يمثل تعديًا على إرادة الله وتغييرًا في خلقه، مما يستدعي التحفظ أو المنع الكامل لمثل هذه التقنيات. من جهة أخرى، يرى البعض أن الاستنساخ البشري قد يكون مفيدًا في حالات معينة، مثل علاج العقم أو معالجة بعض الأمراض الوراثية التي يمكن أن تكون مدمرة للأفراد. هؤلاء يؤمنون أن العلم قد يساهم في إيجاد حلول لمشكلات طبية حيوية، لكنهم يطالبون بوضع ضوابط قانونية صارمة تنظم هذا المجال، بحيث يتم استخدام هذه التقنيات في إطار آمن يتماشى مع المبادئ الإنسانية. وبالتالي، لا يقتصر الجدل حول الاستنساخ البشري على المسائل العلمية فقط، بل يمتد ليشمل قضايا تتعلق بحقوق الإنسان وكرامته، إضافة إلى التحديات الأخلاقية والدينية التي

يثيرها هذا الموضوع. السياسة الجنائية المتعلقة بالاستنساخ البشري في الدول العربية تختلف من دولة إلى أخرى، بناءً على تطور التشريعات المحلية والمواقف الاجتماعية والدينية. بعض الدول العربية تبنت قوانين صريحة تحظر الاستنساخ البشري تحت أي ظرف، ويعتبر ذلك تهديدًا للهوية الإنسانية وللقيم المجتمعية. في هذه الدول، يتم التعامل مع الاستنساخ كجريمة قد تستدعي العقوبات القانونية الرادعة. أما في دول أخرى، فقد تكون هناك قوانين أكثر مرونة تسمح بإجراء بعض الأبحاث العلمية المتعلقة بالاستنساخ البشري، لكن تحت إشراف ورقابة دقيقة تهدف إلى منع حدوث أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الأفراد. من الناحية القانونية، يحتاج المشرع العربي إلى وضع إطار تشريعي متكامل يحدد حدود الاستنساخ البشري بشكل واضح. يتطلب هذا الإطار أن يوازن بين التقدم العلمي وضرورة الحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية التي تعتبر جزءًا أساسيًا من الهوية الثقافية والدينية للمجتمعات العربية. هذا التوازن هو ما يجعل معالجة قضايا الاستنساخ البشري في العالم العربي قضية معقدة، حيث أن أي تدخل علمي يتطلب مراعاة الحقوق الأساسية للإنسان، بالإضافة إلى ضمان ألا يتم استغلال هذه التقنية في أغراض تجارية أو غير أخلاقية. في بعض الدول العربية، يجري العمل على تطوير تشريعات تأخذ بعين الاعتبار التطورات العلمية الحديثة في مجالات مثل الهندسة الوراثية والاستنساخ، ويضع المشرعون في تلك البلدان قوانين تهدف إلى حماية الأفراد من أي شكل من أشكال التلاعب الوراثي أو الاستنساخ لأغراض غير مشروعة. كما تضع هذه التشريعات نصب أعينها التأكد من عدم تجاوز الحدود الأخلاقية في استخدام هذه التقنيات، مع مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. لكن، حتى في ظل هذه التشريعات، تظل التحديات الكبرى قائمة، مثل كيف يمكن التأكد من أن هذه القوانين فعالة بما يكفي لمواكبة التطورات السريعة في العلوم. فالعلماء اليوم قادرون على تعديل الجينات البشرية بطرق تجعل من الصعب التمييز بين ما هو مقبول علميًا وأخلاقيًا وما هو غير مقبول. وبالتالي، فإن التشريعات الجنائية في الدول العربية تحتاج إلى آلية مرنة تتيح لها التفاعل مع التطورات العلمية المستقبلية، وفي نفس الوقت تضمن حماية حقوق الإنسان وضمان عدم التجاوز على كرامته.

وبالنظر إلى هذه القضية من منظور حقوق الإنسان، فإن القضية تتجاوز مجرد مسألة تقنية أو علمية إلى قضية ذات أبعاد إنسانية عميقة. فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكن للسياسة الجنائية أن تتعامل مع التقدم العلمي دون أن تهدد حقوق الأفراد؟ وكيف يمكن لهذه السياسات أن تحمي حقوق الإنسان من خطر التلاعب بالتكوين البشري، بينما في الوقت نفسه تسمح بالتطور العلمي الذي يمكن أن يحقق فوائد طبية كبيرة للبشرية؟ هذه الأسئلة تشكل جوهر الموضوع وتستدعي ضرورة التفكير الجاد في كيفية إيجاد توازن بين ما هو علمي وما هو أخلاقي وقانوني.

الاهمية و ضرورة البحث : تتمثل الأهمية وضرورة البحث في موضوع "آثار السياسة الجنائية للدول العربية في مجال الاستنساخ البشري" في عدة جوانب أساسية، وذلك في ظل التطور المستمر للتقنيات العلمية في مجال الاستنساخ البشري، وأثر هذه التطورات على الأنظمة القانونية والسياسية في الدول العربية.

أولًا، يُعد موضوع الاستنساخ البشري من الموضوعات الحساسة التي تثير العديد من القضايا القانونية والأخلاقية والدينية. في الوقت الذي يشهد فيه العالم تقدمًا كبيرًا في مجالات العلوم البيولوجية، تظل الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في تكييف التشريعات الجنائية لمواكبة هذا التقدم. على الرغم من أن هناك محاولات في بعض الدول العربية لوضع تشريعات تحكم هذا المجال، إلا أن الفجوة القانونية في بعض الأحيان قد تؤدي إلى نقص في الحماية القانونية للأفراد والمجتمع، وهو ما يجعل البحث في هذا المجال ضروريًا.

ثانيًا، إن الاستنساخ البشري ليس مجرد قضية طبية أو علمية بحتة، بل له آثار مباشرة على حقوق الإنسان، خصوصًا حقوق الأفراد والمرأة. لذا فإن فهم الآثار القانونية والاجتماعية للاستنساخ البشري وكيفية تأثير السياسات الجنائية للدول العربية على هذه القضية أمر بالغ الأهمية. فمن خلال البحث في هذا الموضوع يمكن تسليط الضوء على كيفية حماية حقوق الأفراد في الدول العربية في ضوء القوانين الجنائية الموجودة.

ثالثًا، من خلال هذا البحث، يمكن تحليل التجارب القانونية في الدول العربية التي تمكنت من إصدار تشريعات خاصة بالاستنساخ البشري، وكذلك المقارنة بين هذه السياسات وتلك المعتمدة في الدول الغربية أو الدولية، ما يساعد في وضع حلول قانونية تتسم بالاعتدال في التعامل مع الاستنساخ البشري بما يحقق الموازنة بين التقدم العلمي وحماية حقوق الإنسان. أخيرًا، يعتبر هذا البحث ضرورة حتمية لفهم أبعاد الاستنساخ البشري في إطار السياسة الجنائية للدول العربية، خاصة مع التزايد المحتمل في حالات الاستنساخ البشري في المستقبل. إذ يمكن أن يوفر هذا البحث توصيات عملية للمشرعين والسياسيين في الدول العربية، مما يسهم في تحسين التشريعات والتأكد من وجود قوانين جنائية فعالة تتناسب مع التطورات العلمية وتحترم حقوق الأفراد. من خلال هذه الأهمية والضرورة، يسعى البحث إلى تقديم تحليل معمق ومتكامل حول الآثار القانونية والأخلاقية للاستنساخ البشري في الدول العربية وتأثير السياسة الجنائية عليها، وتقديم حلول قانونية تتماشى مع المعايير الدولية مع مراعاة خصوصيات الثقافة العربية.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الجنائية في الدول العربية في مجال الاستنساخ البشري

المطلب الأول: مفهوم الاستنساخ البشري الاستنساخ البشري هو عملية إنشاء كائن بشري يمتلك نفس الجينات تمامًا من كائن آخر. يعتمد الاستنساخ على نقل الحمض النووي ((DNAمن خلية من الكائن المستنسخ إلى خلية بيض فارغة، مما يؤدي إلى إنتاج كائن له نفس الصفات الجينية. في مفهومه الأساسي، يُعدّ الاستنساخ البشري تقليدًا بيولوجيًا للكائن البشري الذي يهدف إلى إعادة إنتاج نفس الفرد دون الحاجة إلى التكاثر الجنسي. هذا يختلف عن التكاثر الطبيعي الذي يعتمد على اتحاد خلايا الجنس الذكري والأنثوي لتكوين كائن جديد (الشامسي، ٢٠٢٠، ص ٨٥).

الفرع الأول: تعريف الاستنساخ البشري: الاستنساخ البشري، كما تم تعريفه في العديد من الدراسات العلمية، يشير إلى تقنيات بيولوجية تهدف إلى إنتاج أفراد بشرية تتماثل جينيًا مع أفراد آخرين. وتستخدم هذه التقنية بشكل رئيسي في البحوث الوراثية والطبية، لكنها أثارت العديد من المخاوف الأخلاقية

بشأن تجسيد الإنسان ككائن قابل للاستنساخ. ويتضمن الاستنساخ في علم الأحياء نقل المادة الوراثية من الخلايا الجسدية لفرد إلى بيضة خالية من المادة الوراثية، مما يؤدي إلى تكوين فرد جديد يحمل نفس الجينات (صادق، ٢٠١٩، ص ٧٢). هذا المفهوم قد يتم تطبيقه في تجارب لخلق نسخ بشرية لأغراض علمية أو طبية، مما يطرح تساؤلات حول أبعادها الإنسانية والأخلاقية.

الفرع الثاني: تطور الاستنساخ البشري وأبعاده العلمية: تاريخ الاستنساخ البشري شهد تطورًا كبيرًا منذ بداياته في منتصف القرن العشرين، حيث بدأ العلماء في استخدام تقنيات الاستنساخ مع الحيوانات مثل الأغنام والنعاج. ففي عام ١٩٩٦، نجح العلماء في استنساخ "دوللي" النعجة، وهي أول حيوان يتم استنساخه باستخدام تقنية الخلايا الجسدية. هذه التجربة كانت خطوة مهمة نحو إمكانية تطبيق نفس التقنية على البشر. ورغم أن العلماء أكدوا في البداية أن الاستنساخ البشري ليس هدفًا مباشرًا، إلا أن الأبحاث في هذا المجال توسعت بشكل تدريجي، مما جعل العديد من الدول تقوم بوضع قوانين صارمة لمنع الاستنساخ البشري (علي، ٢٠٢١، ص ١٠١). في السنوات الأخيرة، بدأت بعض الدراسات تتعلق بتطبيق تقنيات الاستنساخ لأغراض طبية، مثل علاج الأمراض الوراثية أو الحصول على خلايا جذعية لعلاج أمراض مستعصية، مما يعزز البحث العلمي في هذا المجال ويطرح المزيد من الأسئلة حول حدود التدخل البشري في الطبيعة.

المطلب الثاني: السياسة الجنائية في الدول العربية: تعدّ السياسة الجنائية جزءًا أساسيًا من النظام القانوني لأي دولة، حيث تهدف إلى تحديد سُبل التعامل مع الأفعال الإجرامية وتحديد العقوبات المناسبة لها بهدف تحقيق العدالة وحماية المجتمع. تشمل السياسة الجنائية مجموعة من التدابير الوقائية والعقابية التي تُنظم التعامل مع الجريمة، وتُسهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي. وتختلف السياسة الجنائية من دولة إلى أخرى بناءً على القيم والمبادئ التي تتبناها كل دولة، بالإضافة إلى التحديات القانونية والثقافية التي قد تطرأ في ظل تطور الأحداث. في الدول العربية، تأخذ السياسة الجنائية بعدًا خاصًا نظرًا لتأثيرات الدين والعادات والتقاليد على صياغة التشريعات الجنائية. لذلك، لا تقتصر

السياسة الجنائية في هذه الدول على تحقيق العدالة الجنائية فحسب، بل تشمل أيضًا تأكيد هوية المجتمع العربي ودوره في الحفاظ على القيم الثقافية والدينية (الجمّالي، ٢٠٢٠، ص ١١٠).

الفرع الأول: التعريف بالسياسة الجنائية: السياسة الجنائية هي مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة للتعامل مع الجرائم. تشمل هذه السياسة القوانين التي تحدد الأفعال الإجرامية والعقوبات المقررة لها، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة للتحقيق في الجرائم ومعاقبة المجرمين. تعتبر السياسة الجنائية بمثابة إطار تنظيمي يُحدد الحقوق والواجبات في المجتمع ويهدف إلى حماية الأفراد والمؤسسات من الأفعال الضارة. وتعتبر الوقاية من الجريمة، إلى جانب تحقيق العدالة والعقاب، من أهم أهداف هذه السياسة. في الدول العربية، تتمتع السياسة الجنائية بمؤثرات دينية وثقافية تجعلها أكثر ارتباطًا بالمعتقدات الدينية، خصوصًا في الدول التي تعتمد الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع. لذلك، تأخذ السياسة الجنائية في هذه الدول شكلًا يراعي التوازن بين ما هو قانوني وما هو ديني (الصفدي، ٢٠١٨، ص ٥٧).

الفرع الثاني: دور السياسة الجنائية في حماية المجتمع: تعتبر حماية المجتمع من الجرائم والتهديدات المحتملة أحد الأهداف الأساسية للسياسة الجنائية. فالدور الرئيس للسياسة الجنائية يكمن في تعزيز الأمن الاجتماعي من خلال تطبيق القوانين التي تمنع الأفعال الإجرامية، وفرض عقوبات على مرتكبي الجرائم بهدف ردعهم. في هذا السياق، يمكن أن تتخذ السياسة الجنائية عدة أشكال، مثل التشريعات التي تهدف إلى تقليل الجريمة، وتلك التي تسعى إلى توعية الأفراد بمخاطر الأعمال الإجرامية، فضلًا عن توفير الحماية للمجتمع من الآثار السلبية لهذه الجرائم. في الدول العربية، تتزايد المخاوف بشأن الجرائم المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية، مما يجعل السياسة الجنائية أكثر تعقيدًا حيث يجب أن تتكيف مع التحولات العلمية والتكنولوجية. إضافة إلى ذلك، يولي المشرعون في الدول العربية اهتمامًا كبيرًا لحماية قيم المجتمع من خلال سن قوانين صارمة ضد الجرائم التي تهدد الأمن

الاجتماعي، مثل الجرائم التي تتعلق بالعادات والتقاليد أو التي تتنافى مع القيم الدينية (السعدي، ٢٠١٩، ص ١٣٤).

المطلب الثالث: المبادئ الأخلاقية والقانونية المرتبطة بالاستنساخ البشري: الاستنساخ البشري يعد من القضايا التي تثير العديد من الأسئلة الأخلاقية والقانونية، خاصةً في الدول العربية التي تتمتع بتقاليد ثقافية ودينية غنية تؤثر بشكل كبير في مقاربة هذه المسائل. إن التحديات المرتبطة بالاستنساخ البشري تتجاوز المسائل العلمية والبيولوجية، لتشمل مجالات مثل حقوق الإنسان، كرامة الفرد، والأبعاد الدينية. لذلك، فإن فهم المبادئ الأخلاقية والقانونية التي تحكم الاستنساخ البشري يساعد على معالجة هذا الموضوع الشائك بشكل منظم ومتوازن. تتنوع هذه المبادئ بين الأبعاد الأخلاقية التي تتعلق بحماية الحياة البشرية من حيث القيمة والطبيعة، والمبادئ القانونية التي تتماشى مع التشريعات الوطنية والدولية، وخاصة في المجتمعات التي تسعى إلى التوفيق بين التطور العلمي والمبادئ الدينية (مبارك، ٢٠٢٠، ص ١٤١).

الفرع الأول: المبادئ الأخلاقية التي تحكم الاستنساخ: تتمثل المبادئ الأخلاقية التي تحكم الاستنساخ البشري في مجموعة من القيم التي تهدف إلى حماية كرامة الإنسان واحترام طبيعته. أحد المبادئ الأساسية هو مبدأ احترام الحياة البشرية، الذي ينص على أن الإنسان يجب أن يُعامل ككائن ذو قيمة فريدة ولا يجوز العبث بوجوده أو خلقه باستخدام تقنيات قد تؤدي إلى المساس به. في هذا السياق، يُنظر إلى الاستنساخ البشري كعملية قد تؤدي إلى تشويه الطبيعة البشرية أو اختزال الإنسان إلى مجرد نسخة من شخص آخر. كما تُثار تساؤلات حول ما إذا كان الاستنساخ يتنافى مع مبدأ حرية الفرد، حيث يُعتبر أن الاستنساخ قد يحرم الإنسان من حقه في وجود هوية مستقلة وخاصة به. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر العديد من المفكرين أنه يجب أن تكون أي تقنية علمية تحترم "القدسية" الإنسانية، وهو ما يعني أن الاستنساخ البشري يمكن أن ينتهك هذه القيمة. وفي هذا الصدد، ترفض بعض الفتاوى الدينية الاستنساخ البشري بشكل تام استنادًا إلى أن الخلق ليس من حق البشر وأنه من اختصاص الله سبحانه وتعالى. من جهة أخرى، يعتبر بعض الفلاسفة أن الاستنساخ البشري قد يقدم فرصًا طبية هامة

في مجالات مثل علاج العقم أو الأمراض الوراثية، ولكنه في ذات الوقت يستدعي وضع ضوابط أخلاقية صارمة لضمان عدم استغلال هذه التقنية بطرق غير إنسانية (الشرقاوي، ٢٠١٨، ص ١٥٩).

الفرع الثاني: المبادئ القانونية في الدول العربية في التعامل مع الاستنساخ البشري: المبادئ القانونية التي تحكم الاستنساخ البشري في الدول العربية تختلف باختلاف التشريعات المحلية، لكنها تتأثر بشكل كبير بالمرجعية الدينية. ففي العديد من الدول العربية، يُنظر إلى الاستنساخ البشري كمسألة تتعلق بالنظام العام وبحقوق الإنسان، وهو ما يقتضي تطبيق قوانين تحظر أو تقيد استخدام هذه التقنية. على سبيل المثال، تعتبر بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية ومصر أن الاستنساخ البشري يتعارض مع الشريعة الإسلامية التي ترفض التلاعب بالخلق البشري. ولذلك، تم سن قوانين تُحظر إجراء التجارب على البشر تتعلق بالاستنساخ أو الهندسة الوراثية. إلى جانب هذا، هناك دول أخرى قد تكون أقل تشددًا في تعاملها مع الاستنساخ البشري، لكن المشرع يسعى دومًا إلى ضمان أن يكون استخدام هذه التقنيات في إطار أخلاقي يتماشى مع حقوق الإنسان. تشمل بعض التشريعات في الدول العربية قوانين تنظم البحث العلمي في مجال الاستنساخ البشري، مع فرض رقابة صارمة على التطبيقات الممكنة لهذه التقنيات. وفي هذا السياق، تُعتبر المبادئ القانونية في العالم العربي أداة لتحديد الحدود الأخلاقية للبحث العلمي وحماية الأفراد من الأضرار المحتملة التي قد تنتج عن استنساخ البشر. كما أن التشريعات الدولية، مثل الاتفاقيات التي أصدرتها الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، تُؤكد على أن أي تقدم علمي يجب أن يكون في خدمة الإنسان ولا يجب أن يمس كرامته أو حقوقه الأساسية. وبالتالي، فإن الدول العربية في مسعى لوضع قوانين توازن بين حرية البحث العلمي وحقوق الإنسان، إضافة إلى الحفاظ على القيم الدينية التي تشكل أساسًا للنظام القانوني في تلك الدول (اليوسفي، ٢٠١٩، ص ٢١٢).

المبحث الثاني: التشريعات القانونية في الدول العربية بشأن الاستنساخ البشري: تعدّ التشريعات القانونية من الأدوات الأساسية التي تُنظم وتُحكم التفاعلات بين الأفراد والمجتمع، خاصةً في المجالات

التي تشهد تطورات علمية سريعة مثل الاستنساخ البشري. في الدول العربية، تشكل التشريعات القانونية المتعلقة بالاستنساخ البشري محورًا هامًا من محاور حماية كرامة الإنسان والامتثال للقيم الدينية والثقافية، وذلك في إطار منظومة حقوق الإنسان. تؤثر هذه التشريعات بشكل كبير في منع أو تقييد استخدام تقنيات الاستنساخ البشري، وتحدّد العقوبات المقررة لمخالفة هذه القوانين، في محاولة للحفاظ على الهوية الإنسانية وصون الحياة. سنعرض في هذا المبحث التشريعات القانونية المتعلقة بالاستنساخ البشري في الدول العربية، مع التركيز على التشريعات الجنائية التي تجرم الاستنساخ، بالإضافة إلى التشريعات التي تسعى لحماية حقوق الإنسان في هذا المجال (علي، ٢٠٢١، ص ١٩٨).

المطلب الأول: التشريعات العربية المتعلقة بالاستنساخ البشري: تتفاوت التشريعات القانونية الخاصة بالاستنساخ البشري في الدول العربية بين التشديد والرقابة، حيث تهدف الغالبية العظمى من الدول إلى تجنب التطبيقات السلبية لهذه التقنيات من خلال وضع إطار قانوني متماسك يمنع استخدام الاستنساخ البشري في غير الأغراض الطبية المشروعة. يعتمد العديد من التشريعات العربية في هذا الشأن على المفاهيم الدينية، حيث يُنظر إلى الاستنساخ البشري كعمل يتعارض مع الشريعة الإسلامية في جوانب عدة. وفي بعض الدول العربية، تم إصدار قوانين تجرم استنساخ البشر تحت طائلة العقوبات الجنائية الصارمة.

الفرع الأول: التشريعات الجنائية في الدول العربية التي تجرم الاستنساخ البشري تعتبر العديد من الدول العربية الاستنساخ البشري مخالفًا للأخلاقيات الدينية والقانونية، لذا فقد قامت بوضع تشريعات جنائية صارمة لمعاقبة الأفراد الذين يتورطون في عمليات الاستنساخ البشري. ففي مصر، تم تبني قانون يُجرم إجراء أي نوع من الاستنساخ البشري في إطار تشريعات مكافحة التلاعب البشري، حيث يُعتبر الاستنساخ جريمة تنتهك كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. وفي المملكة العربية السعودية، يُحظر الاستنساخ البشري بشكل قاطع، وتُعتبر هذه القضية من القضايا الكبرى التي يخضع فيها الأفراد الذين

يقومون بمثل هذه الأفعال للمسائلة الجنائية، بل قد تصل العقوبات إلى السجن لفترات طويلة. تُعتبر هذه التشريعات جزءًا من تعزيز الحماية القانونية للمجتمع من تهديدات الاستنساخ غير المشروع. من جانب آخر، تسعى بعض الدول إلى تضمين التشريعات الجنائية التي تتعلق بالاستنساخ البشري ضمن الأطر القانونية الخاصة بالسلامة العامة، ما يجعلها جزءًا من التشريعات التي تهدف إلى حماية المجتمع من التطورات العلمية التي قد تخل بالقيم الإنسانية. وبالرغم من أن هذه التشريعات تسعى إلى حماية المجتمع، إلا أن بعض النقاد يرون أنها قد تحد من فرص التقدم العلمي في هذا المجال (حسن، ٢٠١٩، ص ٢٠٦).

الفرع الثاني: تشريعات حماية حقوق الإنسان في مجال الاستنساخ: إلى جانب التشريعات الجنائية، تبرز أهمية تشريعات حقوق الإنسان التي تهدف إلى ضمان عدم المساس بحقوق الأفراد في ظل الاستنساخ البشري. في هذا الإطار، تسعى الدول العربية إلى وضع ضوابط قانونية تحافظ على حقوق الإنسان في مواجهة التطورات العلمية في مجال الاستنساخ. فمن جهة، تحظر هذه التشريعات عمليات الاستنساخ التي تؤدي إلى تقليل قيمة الإنسان أو قد تؤثر على هويته الشخصية. ومن جهة أخرى، تهدف إلى ضمان أن أية تقنية يتم استخدامها لا تمس كرامة الإنسان أو تخل بمبادئ العدالة. تسعى بعض الدول العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة، إلى وضع تشريعات تمنع إجراء تجارب الاستنساخ على البشر بغض النظر عن دوافعها، وذلك بموجب قوانين تحترم حقوق الأفراد في الحرية والخصوصية. كما يشمل هذا الحظر أي محاولة لاستنساخ البشر بهدف خلق أفراد بغرض تلبية احتياجات طبية أو اجتماعية. في هذا السياق، تسعى التشريعات العربية إلى الحفاظ على حقوق الإنسان من خلال ضمان احترام طبيعة الإنسان ككائن فريد، وعدم السماح باستخدام الاستنساخ لتحقيق أغراض أخرى قد تنتهك هذه الحقوق (السلطان، ٢٠٢٠، ص ١٧٨).

المطلب الثاني: تجارب الدول العربية في التصدي للاستنساخ البشري: تعدّ مسألة الاستنساخ البشري من القضايا التي تواجه تحديات قانونية وأخلاقية في العديد من الدول العربية، نظرًا للتطورات العلمية

السريعة في هذا المجال ومدى تأثيرها على القيم الدينية والثقافية. وفي هذا السياق، تختلف التجارب القانونية بين الدول العربية في كيفية التصدي لهذه القضية، حيث توجد دول تتبنى سياسة صارمة في تجريم الاستنساخ البشري، بينما هناك دول أخرى تتبع حلولًا قانونية معتدلة تُحاول التوازن بين التقدم العلمي وحماية حقوق الإنسان. سنتناول في هذا المطلب تجارب الدول العربية في التصدي للاستنساخ البشري من خلال عرض التجارب القانونية الصارمة والحلول المعتدلة التي تبنتها بعض الدول (الطويل، ٢٠٢١، ص ٢٤٢).

الفرع الأول: الدول التي تجرم الاستنساخ البشري بشكل صارم: تتعدد الدول العربية التي تجرم الاستنساخ البشري بشكل صارم، حيث يعتبر الاستنساخ البشري في هذه الدول انتهاكًا واضحًا للأخلاقيات الدينية والقانونية. من أبرز هذه الدول المملكة العربية السعودية، حيث يعد الاستنساخ البشري محظورًا تمامًا بموجب قوانين الشريعة الإسلامية، التي تعتبر أن خلق البشر ليس من اختصاص البشر وإنما هو حق إلهي. كما أن المملكة تفرض عقوبات جنائية على الأفراد الذين يثبت تورطهم في عمليات استنساخ بشرية، سواء كانت بغرض الأبحاث أو لأي أغراض أخرى. وقد عززت المملكة تشريعاتها الجنائية لضمان عدم التلاعب في خلق الإنسان، وتحرص على أن تبقى هذه القوانين قيد التنفيذ بصرامة عبر مراقبة الأبحاث العلمية المرتبطة بالتقنيات الوراثية (الفهمي، ٢٠٢٠، ص ١٣٤). من جهة أخرى، في دولة الإمارات العربية المتحدة، تُعدّ قوانين الاستنساخ صارمة، حيث يشمل القانون الإماراتي الحظر الكامل لكل أشكال الاستنساخ البشري. وتعتمد الدولة على معايير دينية وقانونية صارمة في منع استخدام تقنيات الاستنساخ، خاصةً في المجالات الطبية أو الوراثية، وتقوم الحكومة بتطبيق الرقابة الدقيقة على كافة الأبحاث العلمية لضمان عدم التلاعب بهذه التقنيات. وفي هذا السياق، تعزز دولة الإمارات موقفها من الاستنساخ البشري من خلال التأكيد على احترام حقوق الإنسان وحمايته من التقنيات التي قد تضر به (الزيادي، ٢٠٢١، ص ١٥٠).

الفرع الثاني: الدول التي تبنت حلولًا قانونية معتدلة: في المقابل، هناك دول عربية تتبنى حلولًا قانونية معتدلة تجاه الاستنساخ البشري، حيث تسعى هذه الدول إلى التوازن بين حماية حقوق الإنسان وتيسير التقدم العلمي في المجالات الطبية. على سبيل المثال، في مصر، على الرغم من تحريم الاستنساخ البشري في العديد من الفتاوى الدينية، فقد قامت الدولة بتبني قوانين تنظم إجراء الأبحاث المتعلقة بالتقنيات الوراثية بشرط أن تكون لأغراض طبية مشروعة. وتقتصر التشريعات المصرية على تنظيم استخدام تقنيات الاستنساخ في الحالات التي تهدف إلى علاج العقم أو الأمراض الوراثية، مع فرض رقابة قانونية صارمة على التطبيقات الطبية لهذه التقنيات. ورغم أن الاستنساخ البشري يُحظر في مصر بشكل عام، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي تسمح باستخدامه في المجالات الطبية تحت إشراف حكومي ورقابة دينية (عبد العزيز، ٢٠٢٠، ص ١٧٢). أما في تونس، فقد تبنت الدولة موقفًا أكثر مرونة، حيث سمحت بإجراء بعض الأبحاث العلمية المتعلقة بالاستنساخ البشري تحت إشراف رسمي. لكن هذه الأبحاث تكون مقيدة ولا يتم استخدامها إلا لأغراض طبية مثل إنتاج خلايا جذعية لعلاج الأمراض المستعصية. وعلى الرغم من أنها تعتبر الاستنساخ البشري مسألة حساسة من الناحية الدينية، إلا أن التشريعات التونسية تحاول أن توازن بين التقدم العلمي وحماية حقوق الإنسان من خلال وضع أطر قانونية تضمن الاستخدام الأخلاقي لهذه التقنيات. وقد فرضت تونس قيودًا صارمة على تطبيقات الاستنساخ لأغراض أخرى غير طبية (الصادق، ٢٠٢١، ص ١٠٩).

المطلب الثالث: تأثير الاتفاقيات الدولية على التشريعات العربية في مجال الاستنساخ: إن مسألة الاستنساخ البشري ليست محكومة فقط بالقوانين الداخلية للدول العربية، بل يتأثر بها أيضًا على المستوى الدولي من خلال مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى وضع ضوابط لتنظيم استخدام هذه التقنية. في هذا المطلب، سوف نبحث في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستنساخ البشري وتأثير هذه الاتفاقيات على السياسات الجنائية في الدول العربية. على الرغم من

أن هذه الدول تتبنى في كثير من الأحيان تشريعات محلية خاصة بها، إلا أن تأثير الاتفاقيات الدولية يبقى بارزًا في توجيه السياسات القانونية (الرفاعي، ٢٠٢٢، ص ٢١٢).

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستنساخ البشري: من أبرز الاتفاقيات الدولية التي تتناول موضوع الاستنساخ البشري هي اتفاقية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية الصادرة عن مجلس أوروبا في عام ١٩٩٧، والتي تُعدّ واحدة من أبرز المعاهدات التي تحدد معايير حقوق الإنسان في مجال تقنيات الوراثة. تنص هذه الاتفاقية على أن الاستنساخ البشري لأغراض تكاثرية محظور، كما تحظر استخدامها في مجالات أخرى من شأنها أن تؤدي إلى استنساخ البشر لأغراض تجريبية أو تجارية. تُعَدّ هذه الاتفاقية مرجعية دولية في تحريك التشريعات المحلية للدول العربية، حيث تؤكد على ضرورة حماية كرامة الإنسان وضمان عدم المساس بهويته الإنسانية. كما توجد اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تعتبر أن أي استخدام لتقنيات الاستنساخ البشري يجب أن يكون في إطار أخلاقي وقانوني يحترم حقوق الإنسان، ويُمنع استنساخ البشر لأغراض تجريبية أو غير إنسانية. تؤكد هذه الاتفاقية على أن استخدام الاستنساخ البشري في تكنولوجيا التلاعب الجيني أو الاستنساخ لأغراض الترفيه أو العوائد التجارية يتعارض مع الحقوق الأساسية للأفراد. في هذا الإطار، تُعتبر هذه الاتفاقيات الدولية بمثابة مرجع قانوني يساهم في تعزيز القوانين الوطنية التي تجرم الاستنساخ البشري، ويشجع الدول على تبني سياسات تحترم حقوق الإنسان في مواجهة هذه التقنيات (العلي، ٢٠٢٠، ص ٩٨).

الفرع الثاني: تأثير هذه الاتفاقيات على السياسات الجنائية في الدول العربية: تؤثر الاتفاقيات الدولية على السياسات الجنائية في الدول العربية بشكل ملموس، حيث تأخذ هذه الدول بعين الاعتبار التزاماتها الدولية عند صياغة التشريعات المحلية بشأن الاستنساخ البشري. على الرغم من وجود تباين في مستوى التنفيذ بين دول عربية مختلفة، إلا أن العديد من هذه الدول تتبنى تشريعات تُحظر الاستنساخ البشري بشكل صارم وذلك تماشيًا مع الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدول باتخاذ مواقف قانونية تحترم كرامة الإنسان. على سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، تمت مراعاة اتفاقية حقوق الإنسان

واتفاقية مجلس أوروبا عند صياغة التشريعات التي تجرم الاستنساخ البشري. حيث لا تقتصر قوانين المملكة على تحريمه فحسب، بل تفرض أيضًا عقوبات صارمة على الأفراد الذين ينتهكون هذا الحظر. وبالمثل، تبنت الإمارات العربية المتحدة السياسات القانونية التي تأخذ في اعتبارها التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، مما جعل قوانينها الخاصة بالاستنساخ البشري من بين الأكثر صرامة في المنطقة. وفي مصر، يتضح تأثير الاتفاقيات الدولية في قوانين الاستنساخ البشري بشكل جلي، حيث يتبنى القانون المصري موقفًا معتدلًا يجرم الاستنساخ لأغراض تكاثرية أو تجريبية، ولكنه يسمح بإجراء بعض الأبحاث في تقنيات الهندسة الوراثية لأغراض علاجية فقط، وهذا يتماشى مع المعايير الدولية التي تحد من استخدام تقنيات الاستنساخ في الأغراض غير الأخلاقية. كما تشدد مصر في التزامها بالاتفاقيات الدولية من خلال رقابة صارمة على استخدام هذه التقنيات في الأبحاث العلمية (النبهان، ٢٠٢١، ص ١٨٠).

من جانب آخر، تستند بعض الدول العربية مثل تونس إلى الاتفاقيات الدولية في تعديل تشريعاتها الوطنية. حيث تسعى هذه الدول إلى تحقيق التوازن بين حقوق الإنسان وحق الأفراد في الحصول على علاج طبي باستخدام تقنيات الاستنساخ لأغراض طبية مشروعة. يتجلى تأثير الاتفاقيات الدولية في وضع ضوابط أخلاقية وقانونية تضمن عدم تجاوز هذه التقنيات للحدود المقررة في الاتفاقيات العالمية.

المبحث الثالث: آثار السياسة الجنائية في الدول العربية على الاستنساخ البشري: إن السياسة الجنائية في الدول العربية تلعب دورًا محوريًا في التأثير على الأبعاد الاجتماعية والسياسية المتعلقة بالاستنساخ البشري. من خلال تشريعاتها التي تحدد نطاق استخدام هذه التقنية، تمارس هذه السياسة تأثيرات واسعة على المجتمع المحلي والعلاقات الدولية. ومن خلال هذا المبحث، سنستعرض التأثيرات الاجتماعية والسياسية التي تترتب على السياسة الجنائية التي تتبناها الدول العربية في مجال منع الاستنساخ البشري، حيث تتداخل هذه السياسة مع القيم الدينية والاجتماعية، بالإضافة إلى تأثيراتها على العلاقات الدولية والتزامات الدول أمام المنظمات الدولية (المبارك، ٢٠٢٣، ص ١٩٥).

المطلب الأول: التأثيرات الاجتماعية والسياسية: تؤثر السياسة الجنائية في الدول العربية بشأن الاستنساخ البشري بشكل عميق على المجتمع، لا سيما في ظل القيم الثقافية والدينية التي تحكم هذه الدول. من جهة أخرى، لا تقتصر الآثار على المستوى المحلي فقط، بل تمتد أيضًا إلى العلاقات الدولية، حيث تلتزم الدول العربية بمعايير وأحكام منظمات دولية تحكم هذا المجال. سيتم التطرق هنا إلى الآثار الاجتماعية والتأثيرات السياسية لهذه السياسات الجنائية في الدول العربية.

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية لسياسة منع الاستنساخ البشري : من أبرز الآثار الاجتماعية لسياسة منع الاستنساخ البشري في الدول العربية هو الحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية التي تعتبر أن الاستنساخ البشري يمثل تدخلًا غير مشروع في خلق الحياة، ويُعدّ انتهاكًا للكرامة الإنسانية. تُعتبر هذه السياسة الجنائية بمثابة حماية للهوية الإنسانية ورفضًا للأفكار التي قد تؤدي إلى انقسام المجتمع أو المساس بوحدته. على سبيل المثال، في مصر، أدى تفعيل هذه السياسات إلى تزايد التوعية في المجتمع حول أهمية الحفاظ على القيم الأسرية والدينية، التي لا تقبل استخدام تقنيات الاستنساخ البشري في أي من جوانب الحياة. وبالتالي، تسهم سياسة منع الاستنساخ في الحفاظ على الانسجام الاجتماعي وتعزيز الوعي الديني (عبد الله، ٢٠٢٢، ص ١١٠). من جهة أخرى، تُسهم هذه السياسات في

منع حدوث تطورات قد تؤدي إلى استغلال هذه التقنيات بطرق قد تضر المجتمع. ففي بعض الحالات، قد يؤدي الاستنساخ البشري إلى مشاكل اجتماعية مثل استنساخ الأفراد لأغراض تجارية أو حتى تكوين عائلات غير تقليدية تتسبب في تغير بنية الأسرة التقليدية، وهو ما يُعدّ تهديدًا للتركيبة الاجتماعية في الدول العربية. وبناءً على ذلك، تميل السياسات الجنائية إلى فرض عقوبات صارمة ضد أي محاولة للاستنساخ البشري بهدف التأكد من عدم تأثير هذه التقنيات على استقرار المجتمع والأسرة.

الفرع الثاني: التأثيرات السياسية على العلاقات الدولية: إن تبني الدول العربية لسياسات جنائية صارمة ضد الاستنساخ البشري لا يؤثر فقط على الداخل الاجتماعي، بل له أيضًا تأثيرات على العلاقات الدولية مع المنظمات والمجتمعات الدولية. بالنظر إلى أن العديد من الدول العربية هي أطراف في اتفاقيات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتقنيات الوراثية، فإن سياساتها بشأن الاستنساخ البشري تؤثر بشكل كبير على التفاعل مع هذه المعاهدات الدولية. على سبيل المثال، بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، من خلال تشريعاتها الصارمة في منع الاستنساخ البشري، تُظهر التزامها بمعايير حقوق الإنسان الدولية التي تحظر هذه التقنية لأغراض غير طبية. لكن في المقابل، يمكن أن تؤثر هذه السياسات على علاقات هذه الدول مع الدول التي تروج للأبحاث المتعلقة بالاستنساخ البشري، خاصةً في حال كانت هذه الدول تُعتبر من الدول المتقدمة علميًا، مثل الولايات المتحدة أو بعض الدول الأوروبية. وعلى الرغم من أن العديد من الدول العربية قد تتبنى مواقف قانونية صعبة بشأن الاستنساخ البشري، إلا أن هذه السياسات تساهم في تأكيد التزام الدول العربية بالمحافظة على حقوق الإنسان، وتُعزز مكانتها في المجتمع الدولي كداعم للكرامة الإنسانية. وفي الوقت ذاته، قد تشهد بعض هذه الدول مواجهات مع دول أخرى تطالب بتطوير التشريعات العلمية الخاصة بالاستنساخ في إطار مجالات البحث والتطوير (الصادق، ٢٠٢٢، ص ١٥٩).

المطلب الثاني: التأثيرات على حقوق الإنسان: تعدّ قضية الاستنساخ البشري من أكثر القضايا إثارة للجدل على صعيد حقوق الإنسان في الدول العربية، نظرًا لما تحمله من تأثيرات على حقوق الأفراد

والنساء بشكل خاص. يمكن القول إن السياسات الجنائية في هذه الدول، التي تمنع الاستنساخ البشري، تتداخل مع مفاهيم حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة، وحرية الأفراد في اتخاذ القرارات الطبية، بالإضافة إلى تأثيرها على حقوق المرأة في المجتمع. في هذا المطلب، سنقوم بتناول التأثيرات المحتملة لمنع الاستنساخ على حقوق الإنسان بشكل عام، بالإضافة إلى تأثير التشريعات الجنائية على حقوق المرأة في الدول العربية (الشريف، ٢٠٢٢، ص ١٤٣).

الفرع الأول: تأثير منع الاستنساخ على حقوق الأفراد : منع الاستنساخ البشري في العديد من الدول العربية يثير تساؤلات كبيرة حول مدى تأثير هذا الحظر على حقوق الأفراد، خاصةً فيما يتعلق بحقهم في اتخاذ قراراتهم الطبية بحرية. على الرغم من أن هذه التشريعات تهدف إلى حماية كرامة الإنسان من الاستغلال، فإنها قد تتسبب أيضًا في حرمان الأفراد من خيارات طبية قد تكون ضرورية لهم، مثل الاستنساخ البشري لأغراض علاجية، كحالات العقم أو الأمراض الوراثية. إن منع الاستنساخ في هذه الدول قد يتسبب في التضييق على الحق في استخدام التكنولوجيا الحديثة في العلاج الطبي. فعلى سبيل المثال، قد يجد الأفراد الذين يعانون من مشاكل وراثية أو جينية فرصًا ضئيلة للحصول على العلاج المطلوب بسبب القيود المفروضة على هذه التقنيات. وفي بعض الحالات، قد تزداد معاناة الأشخاص الذين يواجهون مشكلات صحية خطيرة ويحتاجون إلى هذه التقنيات كوسيلة لتحقيق الإنجاب أو تجنب الأمراض الوراثية. وعلى الرغم من أهمية حماية كرامة الإنسان، إلا أن منع الاستنساخ البشري قد يتسبب في حرمان بعض الأفراد من حقوقهم في الحصول على رعاية صحية متقدمة (الزهراني، ٢٠٢١، ص ٨٩).

من ناحية أخرى، بعض المدافعين عن حقوق الإنسان يعتبرون أن منع الاستنساخ يمكن أن يشكل تدخلًا في حرية الأفراد ويقيد حقهم في استخدام العلم والتكنولوجيا لتحقيق أهداف شخصية أو طبية. وبالتالي، يجب تحقيق توازن بين حماية كرامة الإنسان، من جهة، وتمكين الأفراد من استخدام التقنيات الطبية الحديثة في إطار احترام حقوقهم الإنسانية، من جهة أخرى.

الفرع الثاني: تأثير القوانين الجنائية على حقوق المرأة في الدول العربية : تؤثر القوانين الجنائية المتعلقة بالاستنساخ البشري بشكل خاص على حقوق المرأة في الدول العربية. على الرغم من أن هذه القوانين تهدف إلى تنظيم وتحقيق حماية للإنسان، إلا أن لها تأثيرات كبيرة على النساء، خاصة في مجالات الإنجاب والحقوق الصحية. في بعض الحالات، تقيد هذه القوانين فرص النساء في الوصول إلى تقنيات الاستنساخ لأغراض علاجية، مثل حالات العقم أو في حالة الرغبة في الإنجاب باستخدام تقنيات الإنجاب المساعدة. في بعض الدول العربية، مثل مصر والسعودية، تضع التشريعات الجنائية قيودًا صارمة على التقنيات الطبية التي قد تتيح للنساء الفرصة لتحقيق الإنجاب، وهو ما يؤثر على حقوقهن في اتخاذ قراراتهن الطبية بحرية. قد تجد النساء في هذه الدول صعوبة في الحصول على العلاج الذي يرغبن فيه بسبب القيود المفروضة على استخدام تقنيات الاستنساخ. قد يؤدي ذلك إلى تأثيرات سلبية على الصحة النفسية والجسدية للمرأة، خصوصًا في حالات العقم أو الرغبة في الحصول على طفل بعد سنوات من المحاولات الطبية (النصر، ٢٠٢٠، ص ١١٥). وفي بعض الحالات، قد يؤدي الحظر على الاستنساخ البشري إلى حرمان المرأة من الفرص التي قد تكون متاحة لها في دول أخرى ذات تشريعات أكثر مرونة في هذا المجال. وفي وقت يكون فيه الاستنساخ البشري قد يوفر أملًا للنساء اللاتي يعانين من مشاكل صحية أو وراثية، فإن تقييد هذه الخيارات قد يُعقّد حياة المرأة في المجتمع العربي ويحد من حقوقها في الحصول على العلاج الطبي المناسب. ومن ناحية أخرى، قد يعتبر البعض أن حظر الاستنساخ يشكل حماية للمرأة من استغلالها في مشاريع تجارية أو تجريبية قد تضر بصحتها أو تؤثر على وضعها الاجتماعي. في هذا الصدد، يتعين على الدول العربية أن تسعى إلى إيجاد توازن بين حماية حقوق المرأة وضمان تمكينها من الاستفادة من التقنيات الطبية الحديثة بما يتوافق مع القيم الثقافية والدينية.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية لسياسات الدول العربية في هذا المجال : تواجه السياسات الجنائية في الدول العربية المتعلقة بالاستنساخ البشري مجموعة من التحديات المستقبلية التي ترتبط بالعديد من الأبعاد القانونية والعلمية والاقتصادية. في ظل التقدم العلمي المتسارع في مجال

الاستنساخ البشري، تصبح هذه السياسات تحت ضغط مستمر من أجل التكيف مع المستجدات العلمية، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على المبادئ الأخلاقية والدينية الخاصة بالمجتمع. في هذا المطلب، سنناقش التحديات القانونية والجنائية التي قد تواجه هذه السياسات في المستقبل، بالإضافة إلى التحديات العلمية والاقتصادية المرتبطة بتطورات الاستنساخ البشري (الخطيب، ٢٠٢٢، ص ١٦٨).

الفرع الأول: التحديات القانونية والجنائية : من أبرز التحديات القانونية والجنائية التي تواجه سياسات الدول العربية في مجال الاستنساخ البشري، هو تحديث التشريعات لتواكب التطورات السريعة في علم الوراثة وتكنولوجيا الاستنساخ. في حين أن العديد من الدول العربية تعتمد على قوانين قديمة في هذا المجال، فإن التطورات السريعة في تقنيات الاستنساخ تتطلب تعديلات قانونية مستمرة تواكب هذه التحولات. هذا قد يؤدي إلى تضارب في تطبيق القوانين، خاصة في الدول التي لم تُصدر تشريعات خاصة بتنظيم هذه التقنيات.

على سبيل المثال، مع زيادة استخدام تقنيات الاستنساخ لأغراض العلاج مثل الاستنساخ العلاجي أو زرع الأنسجة، قد يكون من الصعب وضع حدود قانونية واضحة تُميز بين الاستخدامات المقبولة وغير المقبولة. فالقوانين الجنائية في الدول العربية قد تكون أكثر تحفظًا من حيث السماح باستخدام هذه التقنيات، ما قد يؤدي إلى تعقيد الوضع القانوني للأفراد الذين يسعون إلى الاستفادة منها في الحالات الطبية. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تواجه بعض الدول تحديات في تطبيق الحظر على الاستنساخ لأغراض تكاثرية بينما يُسمح باستخدام تقنيات الهندسة الوراثية لأغراض طبية مشروعة. من ناحية أخرى، قد تؤدي هذه التحديات القانونية إلى توتر بين الدول التي تحظر الاستنساخ البشري والدول التي تسمح به في إطار البحث العلمي والطبي. هذا التفاوت في السياسات الجنائية قد يخلق بيئة قانونية معقدة، حيث قد يواجه المواطنون في الدول العربية صعوبة في التنقل أو الحصول على الرعاية الصحية المناسبة في حال كانوا بحاجة إلى تقنيات استنساخ لأغراض طبية (الهاشمي، ٢٠٢١، ص ١٣٤).

الفرع الثاني: التحديات العلمية والاقتصادية المرتبطة بتطورات الاستنساخ البشري : التحديات العلمية المرتبطة بتطورات الاستنساخ البشري تمثل أحد الأبعاد المستقبلية التي يجب على الدول العربية التعامل معها. بالنظر إلى التقدم العلمي السريع في تقنيات الاستنساخ والوراثة، من المحتمل أن تصبح هذه التقنيات أكثر دقة وفعالية. وهذا قد يُغير النظرة العالمية للاستنساخ ويزيد من استخدامه في تطبيقات طبية وعلاجية متعددة. إحدى التحديات العلمية التي قد تظهر في المستقبل هي تحسين دقة تقنيات الاستنساخ لعلاج الأمراض الوراثية أو لتحسين الصحة البشرية بشكل عام. في الوقت الذي قد تعترف فيه بعض الدول العربية بالفوائد الطبية لهذه التقنيات، قد تشهد مقاومة من أطراف أخرى ترى في ذلك تجاوزًا للحدود الأخلاقية. هذه التحديات العلمية قد تجعل من الضروري تطوير أنظمة قانونية تُعترف بها جميع الأطراف المعنية، وذلك لضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي للتقنيات الحديثة في المجال الطبي. أما على الصعيد الاقتصادي، فإن تطور تقنيات الاستنساخ البشري قد يترتب عليه تكاليف اقتصادية ضخمة على الدول العربية. تمثل هذه التقنيات تحديًا اقتصاديًا كبيرًا نظرًا إلى تكاليف البحث والتطوير المرتفعة، فضلاً عن حاجتها إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية الطبية والتكنولوجية. إذا أخذنا في الاعتبار أن بعض الدول العربية قد تعاني من قيود اقتصادية، فقد تواجه صعوبة في تمويل البحوث وتوفير الموارد اللازمة لاستخدام هذه التقنيات في المجال الطبي. علاوة على ذلك، تثير هذه التحديات الاقتصادية تساؤلات حول التفاوت في إمكانية الوصول إلى تقنيات الاستنساخ البشري بين الدول العربية الغنية والفقيرة. من المحتمل أن تكون الدول ذات الموارد المالية المحدودة أقل قدرة على تبني هذه التقنيات، مما قد يؤدي إلى تفاقم الفجوة الصحية بين الدول العربية ذات الاقتصادات المتباينة. كما أن توفر هذه التقنيات فقط في بعض المناطق قد يؤدي إلى تزايد العجز في توفير الرعاية الصحية المتساوية للأفراد في جميع أنحاء المنطقة (محمود، ٢٠٢٢، ص ١٢٠).

الخاتمة

إن دراسة آثار السياسة الجنائية في الدول العربية فيما يتعلق بالاستنساخ البشري تكشف عن تداخل معقد بين القيم الأخلاقية، التحديات القانونية، وحقوق الإنسان. بينما تسعى الدول العربية إلى حماية المجتمع والأفراد من المخاطر المحتملة لاستغلال تقنيات الاستنساخ البشري، فإن هذه السياسات الجنائية قد تضع تحديات حقيقية على حقوق الأفراد، خاصة فيما يتعلق بحريتهم في اتخاذ القرارات الطبية التي تتعلق بحياتهم الشخصية. لقد تباينت سياسات الدول العربية بشأن الاستنساخ البشري، ما بين التوجهات الصارمة التي تحظر هذه الممارسات تمامًا، وبين بعض المحاولات لتبني حلول قانونية معتدلة توازن بين الأخلاقيات الإنسانية والتطورات العلمية. إلا أن هذا التباين قد يخلق صعوبات قانونية على مستوى التعاون بين الدول في إطار تبادل الخبرات الطبية، وقد يؤدي إلى استغلال بعض الأشخاص لهذه التشريعات على نحو غير قانوني. كما أثبتت هذه الدراسة أن منع الاستنساخ البشري له تأثيرات اجتماعية عميقة في المجتمع العربي، حيث يساهم في الحفاظ على الهويات الثقافية والدينية، ولكن في نفس الوقت قد يضر بعض الأفراد الذين يبحثون عن حلول علاجية لأمراض وراثية أو مشاكل صحية أخرى. الأمر الذي يبرز الحاجة إلى مراجعة مستمرة لهذه السياسات من أجل ضمان التوازن بين حماية حقوق الأفراد وحماية المجتمع من المخاطر المحتملة. من الناحية القانونية، تظهر التحديات المستقبلية لسياسات الدول العربية في هذا المجال بشكل واضح. فالتقدم السريع في تقنيات الاستنساخ يعيد طرح الأسئلة حول إمكانية تحديث التشريعات العربية لتواكب هذه التطورات. كما أن التحديات الاقتصادية المرتبطة بتطوير هذه التقنيات في الدول العربية تعني أن هناك حاجة للاستثمار في البنية التحتية الطبية والعلمية اللازمة لمواكبة هذه التطورات. في الختام، إن المستقبل يتطلب من الدول العربية تكامل الجهود العلمية والقانونية لتطوير سياسات جنائية تضمن حماية حقوق الأفراد بينما تضمن استقرار المجتمع. ولتحقيق هذا التوازن، يجب تعزيز التعاون بين الدول العربية والمنظمات الدولية لتطوير إطار قانوني موحد يساهم في الاستفادة من فوائد الاستنساخ البشري مع احترام المعايير الأخلاقية والدينية.

المراجع

١. الجمّالي، محمد. (٢٠٢٠). السياسة الجنائية في العالم العربي: تحليل مقارن. القاهرة: دار النهضة العربية، ص. ١١٠.

٢. حسن، محمد. (٢٠١٩). السياسات الجنائية في الدول العربية: دراسة في التشريعات المتعلقة بالاستنساخ. الرياض: مكتبة الثقافة، ص. ٢٠٦.

٣. الخطيب، عادل. (٢٠٢٢). التحديات القانونية لسياسات الاستنساخ البشري في الدول العربية. دبي: دار النشر القانونية، ص. ١٦٨.

٤. الرفاعي، محمد. (٢٠٢٢). الاتفاقيات الدولية وتأثيرها على التشريعات القانونية في الدول العربية: الاستنساخ البشري مثالًا. القاهرة: دار الفكر العربي، ص. ٢١٢.

٥. الزهراني، جمال. (٢٠٢١). حقوق الأفراد والاستنساخ: دراسة في تأثيرات القوانين الجنائية في الدول العربية. الرياض: مكتبة الدراسات القانونية، ص. ٨٩.

٦. الزيادي، حامد. (٢٠٢١). القوانين المتعلقة بالاستنساخ البشري في دول الخليج العربي. دبي: دار النشر الإماراتية، ص. ١٥٠.

٧. السعدي، فهد. (٢٠١٩). دور السياسة الجنائية في حماية المجتمع: دراسة مقارنة. بيروت: دار الفكر العربي، ص. ١٣٤.

٨. السلطان، فيصل. (٢٠٢٠). قوانين حقوق الإنسان في الوطن العربي: الاستنساخ البشري كحالة دراسة. دبي: دار النشر الإماراتية، ص. ١٧٨.

٩. الشامسي، محمد. (٢٠٢٠). أبحاث في العلوم البيولوجية: دراسات في الاستنساخ والتقنيات الوراثية. دبي: دار النشر الإماراتية، ص. ٨٥.

١٠. الشرقاوي، لطيفة. (٢٠١٨). أبعاد الاستنساخ البشري: رؤية قانونية وأخلاقية. الرياض: مكتبة الأفق، ص. ١٥٩.

١١. الشريف، سعيد. (٢٠٢٢). الاستنساخ البشري وحقوق الإنسان في العالم العربي. دبي: دار النشر العربية، ص. ١٤٣.

١٢. صادق، جمال. (٢٠١٩). مفاهيم حديثة في العلوم الوراثية. القاهرة: مكتبة الأفق، ص. ٧٢.

١٣. الصادق، جمال. (٢٠٢١). السياسات القانونية في تونس: ضوابط استنساخ البشر لأغراض طبية. تونس: دار النشر التونسية، ص. ١٠٩.

١٤. الصادق، محمد. (٢٠٢٢). التفاعل بين التشريعات الوطنية والدولية: الاستنساخ البشري في العلاقات الدولية. بيروت: دار النشر الأكاديمية، ص. ١٥٩.

١٥. الصفدي، أحمد. (٢٠١٨). النظام القانوني في الدول العربية: السياسة الجنائية والأبعاد الدينية. الرياض: مكتبة الثقافة، ص. ٥٧.

١٦. عبد العزيز، محمد. (٢٠٢٠). التوازن بين حقوق الإنسان والتقدم العلمي في القوانين العربية: الاستنساخ البشري نموذجًا. بيروت: دار الفكر العربي، ص. ١٧٢.

١٧. عبد الله، رمضان. (٢٠٢٢). الآثار الاجتماعية للسياسة الجنائية في العالم العربي: دراسة حالة في الاستنساخ البشري. القاهرة: دار الفكر العربي، ص. ١١٠.

١٨. العلي، بدر. (٢٠٢٠). القانون الدولي وحقوق الإنسان: آثار الاتفاقيات الدولية في العالم العربي. الرياض: مكتبة الثقافة القانونية، ص. ٩٨.

١٩. علي، ناصر. (٢٠٢١). التحديات القانونية والأخلاقية في مجال الاستنساخ البشري. بيروت: دار الفكر العربي، ص. ١٠١.

٢٠. علي، ناصر. (٢٠٢١). التشريعات الجنائية في الدول العربية: مقاربات قانونية في الاستنساخ البشري. بيروت: دار الفكر العربي، ص. ١٩٨.

٢١. الفهمي، عادل. (٢٠٢٠). التشريعات القانونية في العالم العربي: دراسة في التجارب المتعلقة بالاستنساخ البشري. القاهرة: دار الثقافة العربية، ص. ١٣٤.

٢٢. المبارك، أحمد. (٢٠٢٣). التأثيرات السياسية لسياسات الاستنساخ البشري في الدول العربية. الرياض: دار النشر العربية، ص. ١٩٥.

٢٣. مبارك، محمد. (٢٠٢٠). المبادئ الأخلاقية في البحث العلمي والتقنيات الحديثة: الاستنساخ البشري نموذجًا. القاهرة: دار النشر الجامعية، ص. ١٤١.

٢٤. محمود، سعيد. (٢٠٢٢). التحديات الاقتصادية لتطوير تقنيات الاستنساخ في الدول العربية. القاهرة: دار النشر العربية، ص. ١٢٠.

٢٥. النبهان، صالح. (٢٠٢١). التشريعات الجنائية في العالم العربي: الاستنساخ البشري بين الحظر والموافقة. بيروت: دار النشر العربية، ص. ١٨٠.

٢٦. النصر، محمد. (٢٠٢٠). الحقوق الصحية للمرأة في ضوء القوانين الجنائية المتعلقة بالاستنساخ. القاهرة: دار الفكر العربي، ص. ١١٥.

٢٧. الهاشمي، ناصر. (٢٠٢١). الاستنساخ البشري: تحديات قانونية وعلمية في الدول العربية. الرياض: مكتبة الفكر العربي، ص. ١٣٤.

٢٨. اليوسفي، سعيد. (٢٠١٩). السياسات القانونية في العالم العربي: مقاربات في القضايا المعاصرة. بيروت: دار الثقافة، ص. ٢١٢.